مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، **م٢، ع١**، ص ص ١١١-١٢٠ (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)

نحو نموذج إسلامي للنمو الاقتصادي

حسين غانم
جامعة أم القرى- مكة المكرمة

أولاً: العلاقة الوظيفية بين العمل ورأس المال

أبرز نموذج هارود (Harrod) الذي يعتبر مولدًا للنظرية الحديثة للنمو[١] أهمية معامل رأس المال دون أن يبرز أهمية معامل التشغيل[٢]. وجعل معدل نمو القوة العاملة أحد المتغيرات التي تتحدد خارج النموذج ومستقلة عنه. ونلحظ كذلك هذا التركيز على أهمية الاستثمار في النماذج التي عرضها الكتاب النيوكلاسيك والكتاب المنتمون إلى مدرسة كينز. فعلى الرغم من تحرر تلك النماذج من كثير من القيود التي لازمت نموذج (هارود)، كفرض ثبات معامل رأس المال، وإدخالها معدل النمو الطبيعي للسكان (القوة العاملة) كأحد المتغيرات الداخلية التي تتحدد داخل النموذج[٣]، إلا أنها ركزت على الدور الطليعي والفعال لعملية تراكم رأس المال، و لم يدخل عنصر العمل في تلك النماذج إلا بصفة ثانوية، إما لدراسة معدلات الأرباح بالنسبة لمعدلات الأجور أو كمحاولة لإزالة المخاوف من احتمالات انخفاض معدلات الأرباح نتيجة لسريان قانون تناقص الإنتاجية الحدية وذلك بإدخال معدل التقدم التكنولوجي كأحد المتغيرات في دالة الإنتاج على النحو الذي يضمن – على الأقل – ثبات معدلات الأرباح[٤].

---

(1) **R.F. Harrod**, "An Essay in Dynamic Theory", *The Economic Journal*, vol. **XIJX** (1939), p. 14. et seq: *Towards a Dynamic Economics*. London, 1949.
(2) **R.G.D**. **Allen**, *Macro-economic Theory-A Mathematical treatment*, New York, 1968, clis 14 & 15.
(3) *Ibid*, pp. 260-262.
(4) **Hoing Kong**, "Approaches and Problem of Growth theory", *Economics*, vol. **1**, West Germany: Institute for Scientific co-operation, 1970, pp. 70-87.

وهكذا، تبدي النظرية الحديثة للنمو اهتمامها بالموضوعات المتعلقة برأس المال كالتراكم والمعاملات الفنية كرأس المال والطاقات الرأسمالية العاطلة بدرجة أكبر من اهتمامها بالموضوعات المتعلقة بعنصر العمل، الأمر الذي ينعكس على العلاقة الوظيفية بين العمل ورأس المال في دالة الإنتاج. فالعمل متغير تابع لرأس المال الذي يعتبر متغيرًا مستقلاً. ومعنى ذلك أن يستأثر هدف التشغيل الكامل للطاقات الرأسمالية المتاحة بالأولوية على هدف التشغيل الكامل لقوة العمل. ولذلك، فإن نماذج النمو التي يتم بناؤها في هدى النظرية الاقتصادية المعاصرة تركز على معادلة الاستثمار وتجعل معادلة التشغيل دالة مشتقة من دالة الاستثمار، بمعنى أن الطلب على العمل يتحدد في كل فترة زمنية بحجم الاستثمار المستهدف. وبذلك يتحدد حجم الأيدي العاملة اللازم لإنتاج الحجم المستهدف من الإنتاج.

نأخذ، على سبيل المثال معادلة الاستثمار الآتية التي تعالج قضية تراكم رأس المال(٥)

$$I_t = \alpha Y_{t-1} - \beta K_{t-1} \qquad (١)$$
$$\alpha, \beta > 0$$

تبين هذه المعادلة أن الاستثمار في الفترة الحالية يتناسب طرديًا مع حجم الناتج في الفترة السابقة وعكسيًا مع حجم رأس المال في الفترة السابقة. هذا، ويمكن كتابة المعادلة على الصورة الآتية:

$$I_t = \beta\left(\frac{\alpha}{\beta} Y_{t-1} - K_{t-1}\right)$$

تبين هذه الصورة الأخيرة أن الاستثمار في الفترة الحالية يساوي الفرق بين الحجم الأمثل أو المرغوب لرأس المال(٦)

$$\left(\frac{\alpha}{\beta} Y_{t-1}\right)$$

والحجم الفعلي لرأس المال(٧)

$$(K_{t-1})$$

في الفترة السابقة ويتضح من ذلك أنه، إذا كان الحجم الفعلي لرأس المال أقل من الحجم الأمثل فإن الفرق بينهما يصبح موجبًا وبذلك يتحقق الاستثمار أي يصبح كمية موجبة. وإذا

(٥) النموذج المعروض مأخوذ –بتصرف– عن (James Duesenberry)
في كتابه (Business Cycles and Economic Growth, 1958.) وعلى أساس شروح (Ackley) انظر
G. Ackley, *Macro-Economics Theory*, New York, 1961, pp, 529-45.
(6) Optimum Capital Stock.
(7) Actual Capital Stock.

تساوى الحجم الفعلي مع الحجم الأمثل لرأس المال فإن الفرق بينهما ينعدم فينعدم الاستثمار أي يصبح مساويًا الصفر. أما إذا كان الحجم الفعلي لرأس المال أكبر من الحجم الأمثل فإن الاستثمار يتحول إلى كمية سالبة. ومع هذا التقلب في حجم الاستثمار، يتقلب الطلب على العمل. فقد يبلغ التشغيل مستوى التشغيل الكامل وقد ينخفض عن هذا المستوى فتنشأ البطالة.

وعلى نقيض ذلك- يهتم الإسلام بمشكلة التشغيل بدرجة أكبر من اهتمامه بمشكلة الطاقات الرأسمالية العاطلة. عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : ﴿من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه﴾(٨) وهنا نلحظ اهتمام الإسلام بالطاقات العاطلة وهي الأرض أي المال الثابت ولكننا نلحظ أيضًا اهتمامًا أكثر بالعمل.

إن المقصد العام للشريعة الإسلامية، أو مقصدها الأساسي هو الإصلاح وعمارة الأرض. والإنسان، بما زوده الله من عقل وإدراك، هو المنوط به تحقيق هذا الهدف. يقول تعالى: ﴿إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾(٩) ويقول أيضًا ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم﴾(١٠) ولقد سخر الله كل ما في الكون للإنسان ليكون له أداة وعونًا في سعيه نحو إصلاح الأرض وعمارتها. فيقول عز وجل: ﴿ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض﴾(١١) ويقول أيضًا: ﴿وسخر لكم ما في السموات والأرض جميعًا منه﴾(١٢) ولا يقتصر التسخير على ما في الكون من موارد طبيعية فحسب وإنما يشمل كذلك ما ينتجه الإنسان من أدوات وآلات. يقول تعالى: ﴿وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره﴾(١٣).

كل شيء إذن مسخر للإنسان بما في ذلك رأس المال. ونعبر عن ذلك بأن الأصل في الإسلام هو تبعية رأس المال للعمل، فيكون العمل متغيرًا ويكون رأس المال متغيراً تابعًا للعمل. ونعرض فيما يلي نموذجًا للنمو يتفق وهذا المفهوم الإسلامي للعلاقة الوظيفية بين العمل ورأس المال(١٤).

---

(٨) انظر: إبراهيم الغويل: معالجة الإسلام لمشكلات الاقتصاد، بيروت مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٦، ص ٤٩.
(٩) الأعراف- ١٧٠
(١٠) الأعراف- ٨٥.
(١١) الحج- ٦٥
(١٢) الجاثية- ١٣
(١٣) إبراهيم- ٣٢
(١٤) ليس هدفنا من الدراسة الحالية بناء نموذج كامل للنمو وإنما الهدف الرئيسي هو إبراز اهتمام الإسلام بقضية التشغيل ولذلك - ولتبسيط العرض- فقط أسقطنا العديد من المتغيرات التي تظهر عادة في نماذج النمو مثل نسبة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج ومعدل التقدم الفني.

ثانيًا- اشتقاق دالة الاستثمار من معادلة التشغيل

نعرف المستوى الأمثل للتشغيل[١٥] بأنه المستوى الذي تصبح عنده الزيـادة في التشـغيل –أي تشغيل العمال– مساوية الصفر. فلو فرضنا أن حجم التشغيل الفعلـي (E) وكـان المسـتوى الأمثـل للتشغيل (N)، فإنه– طبقًا لهذا التعريف تكون: $\Delta E = 0$

إذا كان: $E = 0$

وتكون $\Delta E = 0$

إذا كان: $E < 0$

وتكون: $\Delta E < 0$

إذا كان $E > 0$

وعلى ذلك يمكن صياغة معادلة التشغيل على النحو التالي:

$$\Delta E_t = A\left(\frac{\mu}{A}Y_{t-1} - E_{t-1}\right) \quad \text{......................... (٣)}$$

تبين هذه المعادلة أن الزيادة في تشغيل العمال في الفترة الحالية (t) تساوي نسـبة $(1 \leq A < 0)$ من الفرق بين القوة العاملة $\left(\frac{\mu}{A}Y_{t-1}\right)$ والتي تمثل المستوى الأمثل للتشغيل (N_{t-1}) في الفترة السـابقة والتشغيل الفعلي (E_{t-1}) في الفترة السابقة.

هذا ويلاحظ أن النسبة $\left(\frac{\mu}{A}\right)$ هي المعامل الأمثل للتشغيل.

يمكن الآن اشتقاق دالة الاستثمار من دالة التشغيل المبينة بالمعادلة رقم (٣) كما يلي:

$$I_t = \underline{k} \,.\, \Delta E\, t$$

$$= \underline{k} \,.\, A\left(\frac{\mu}{A}Y_{t-1} - E_{t-1}\right) \quad \text{.......................... (٤)}$$

حيث $\underline{k}$ = رأس المال اللازم لإعداد ولتشغيل عامـل واحـد، $\left(K\frac{\mu}{A}Y\right)$ هـو الحجـم الأمثـل لرأس المال، K u/A هو المعامل الأمثل لرأس المال.

---

(15) Optimum employment level.

هذا ويمكن وضع المعادلة رقم (٤) على الصورتين الآتيتين:

$$I_t = \underline{k}\,\mu\, Y_{t-1} - A\, K_{t-1} \quad \text{.......................} \quad (٥)$$

لأن

$$A\, K_{t-1} = A\, \underline{K}E_{t-1}$$

$$I_t = \underline{k}A\,(K_{t-1} - E_{t-1}) \quad \text{........................} \quad (٦)$$

المعادلة رقم (٥) تماثل المعادلة رقم (١) فكل منهما معادلة للاستثمار الذي يتوقف على نفس المتغيرات وهي الناتج وحجم رأس المال الفعلي. ولكن المعادلة رقم (٥) تختلف عن المعادلة رقم (١) في أن المعادلة (٥) دالة مشتقة من دالة التشغيل. فهي تعكس تبعية رأس المال للعمل على خلاف ما تنطوي عليه المعادلة رقم (١) من تبعية العمل لرأس المال.

أما المعادلة رقم (٦) فهي كالمعادلة رقم (٥) تقوم على أساس تبعية رأس المال للعمل. ولكن الاختلاف بين المعادلتين ينحصر في أن المتغيرات في المعادلة الأولى رقم (٦) قد عبر عنها بدلالة القوة العاملة (E)، بينما تعبر المعادلة (٥) عن نفس المتغيرات بدلالة الناتج (٧) ورأس المال (K).

إن الاختلاف بين دالة الاستثمار- كما توضحها المعادلة رقم (١) أو المعادلة رقم (٢)- ودالة الاستثمار المشتقة من دالة التشغيل كما توضحها المعادلة (٤) (أو المعادلتين ٥ أو ٦) يعكس الاختلاف بين الفكر الوضعي والإسلام في النظر إلى العلاقة بين العمل ورأس المال. فدالة الاستثمار الوضعية تعبر عن تبعية العمل لرأس المال بينما تعبر دالة الاستثمار -المشتقة من دالة التشغيل- عن تبعية رأس المال للعمل. ولهذا الاختلاف النظري آثار عملية مهمة تتعلق باستقرار التوازن الاقتصادي كما تتعلق بقضية التشغيل الكامل للأيدي العاملة.

ثالثًا- الاستقرار الاقتصادي

نناقش الآن كيف يتحقق استقرار التوازن في الاقتصاد الإسلامي. ونورد لهذا الغرض المعادلتين (٢)، (٦) السابق اشتقاقهما:

$$I_t = \beta\left(\frac{\alpha}{\beta} Y_{t-1} - K_{t-1}\right) \quad \text{.......................} \quad (٢)$$

$$I_t = KA\left(N_{t-1} - E_{t-1}\right) \quad \text{.......................} \quad (٦)$$

المعادلة الأولى تمت صياغتها طبقًا للنظرية المعاصرة بينما المعادلة الثانية تمت صياغتها في إطار المنهج الإسلامي، ونلاحظ ما يلي:

أولاً: إن الاستثمار– طبقًا للمعادلة (٦) دائمًا كمية موجبة لأن القوة العاملة (N) تنمو من فترة إلى أخرى بمعدل ثابت نسبيًا هو معدل نمو السكان (n) حيث:

$$N_t = N_{t-1} (1 + n)$$
$$= N_o (1 - n)^t \quad \text{... ....(6.a)}$$

ولذلك فإن $N_{t-1} > E_{t-1}$ دائمًا ويظل هذا الفرق بين مستوى التشغيل الأمثل والمستوى الفعلي دائمًا كمية موجبة. حتى لو فرضنا إن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الكامل أي إذا كان: $E_t = N_{t-1}$

ثانيًا: وهذا النموذج الإسلامي– الذي توضحه المعادلة (٦) إذ يجعل الاستثمار دالة مشتقة من دالة التشغيل فإنه يعكس مشكلة العالم الإسلامي انعكاسًا صادقًا. فالعنصر المتوفر الذي يجب التركيز عليه في عملية النمو هو العمل، ونبين فيما يلي كيف تتم عملية النمو في إطار هذا النموذج.

تسير دورة الإنتاج بدءًا بتشغيل ΔE وهي نسبة (A) من الفرق بين المستوى الأمثل والمستوى الفعلي للتشغيل. ويتحدد الطلب على السلع الرأسمالية طبقًا لمتطلبات الزيادة في التشغيل. ولما كان مستوى التشغيل في كل فترة زمنية ينمو بمعدل تزايد القوة العاملة دون أن يصل إلى مستوى التشغيل الأمثل في نفس الفترة، فإن رأس المال الفعلي ورأس المال الأمثل ينمو كلاهما بنفس المعدل، دون أن يلحق الأول بالثاني– أي إن الاستثمار يظل دائمًا موجبًا.

ثالثًا: وهذه النتيجة الأخيرة كفيلة بخلق جو من الاستقرار للمسار الاقتصادي إذ تتلافى إلى حد كبير موجات التفاؤل والتشاؤم التي تتميز بها الاقتصاديات الرأسمالية، والتي تنشأ عن توقعات المنظمين. كما تتلافى احتمالات تعاقب حالات الانتعاش والركود، التي تلازم عادة عملية تراكم رأس المال. وفيما يلي بيان ذلك بإيجاز:

(١) تلعب التوقعات في النظرية الحديثة للنمو دورًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي. مثلاً يرى (Harrod) إن معدل نمو الناتج القومي يخضع لتوقعات المنظمين، فإذا كان توقعهم عن حجم الطلب في الفترة السابقة دقيقًا –أي إذا كان الإنتاج في الفترة السابقة مساويًا للطلب الكلي– فإن المنظمين، في الفترة الحالية يعمدون إلى زيادة الإنتاج بنفس معدل الزيادة الذي زاد به الإنتاج في الفترة السابقة.

أما إذا كان توقعهم خاطئًا فأنتجوا أكثر (أو أقل) من الطلب في الفترة السابقة (وهو ما تبينه تغيرات المخزون) فإنهم- في الفترة الحالية يخفضون (أو يرفعون) معدل زيادة الإنتاج بالنسبة للمعدل الذي كان سائدًا في الفترة السابقة. ومما لا يحتاج إلى بيان، أنه إذا كان الطلب الكلي دالة للإنتاج القومي، وكان الإنتاج القومي دالة للتشغيل، الذي ينمو بمعدل تزايد القوة العاملة على النحو المبين بالنموذج الإسلامي، فإن احتمالات ارتفاع أو انخفاض معدل تغير الطلب الكلي تتضاءل بدرجة كبيرة.

(٢) يصاحب عملية تراكم رأس المال المادي اتساع أو ضيق الفجوة بين حجم رأس المال الفعلي والحجم الأمثل لرأس المال في الدول الرأسمالية، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار حجم الاستثمار وبالتالي معدل التراكم. فإذا بدأنا بحالة انخفاض الحجم الفعلي عن الحجم الأمثل، فإن الطلب على السلع الاستثمارية يتزايد، بما يستتبع ذلك من زيادة تشغيل الصناعات التي تنتج تلك السلع، الأمر الذي يولد عمالة إضافية ودخول جديدة، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية. وهذا يعني زيادة الحجم الأمثل لرأس المال فيزداد تشغيل مصانع السلع الرأسمالية بطاقة أكبر وهكذا، إلى أن تغلق الفجوة بين الحجم الفعلي والحجم الأمثل لرأس المال، فيصبح الاستثمار الصافي مساويًا الصفر. ويقتصر الاستثمار على عمليات الإحلال، فينخفض التشغيل وتنخفض الدخول في صناعات السلع الرأسمالية وبالتالي ينخفض الطلب على الاستهلاك، وتبدأ دورة أخرى في الاتجاه التنازلي. وهذه صورة سريعة للدورة الاقتصادية الناتجة عن العلاقة بين الحجم الأمثل والحجم الفعلي لرأس المال. وهذا يوضح أن التشغيل (العمل) يخضع دائمًا لعملية تراكم رأس المال. فالطلب على العمل يتزايد طالما ظل الحجم الفعلي لرأس المال دون الحجم الأمثل وبالعكس، ولسنا بحاجة إلى القول أنه إذا كان رأس المال هو المتغير التابع والعمل هو المتغير المستقل، على النحو الذي تبينه المعادلة رقم (٦)، فإن معدل تراكم رأس المال لن يختلف عن معدل زيادة التشغيل، وتظل الفجوة بين الحجم الفعلي لرأس المال والحجم الأمثل أي:

$$KN_{t-1}\left(=K\frac{\mu}{A}Y_{t-1}\right)-KE_{t-1}$$

قائمة بحيث لا ينعدم الاستثمار الصافي، ولا يكون سالبًا وبالتالي فإن تعاقب فترات الانتعاش والركود يصبح أمرًا بعيد الاحتمال. وهكذا يتضح أن استقرار التوازن يتحقق في الاقتصاد الإسلامي الذي يضع العمل في مكانه الطبيعي باعتباره الرائد لعملية النمو الاقتصادي.

رابعًا - قضية التشغيل الكامل

رأينا كيف يمكن اشتقاق دالة الاستثمار من دالة التشغيل، كما رأينا كيف أن المنهج الإسلامي القائم على تبعية رأس المال للعمل، كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي واستقرار هذا التوازن. والآن نبحث كيف يحقق هذا المنهج التشغيل الكامل للقوة العاملة.

لذلك نعود إلى المعادلة (٣):

$$\Delta E_t = A\left(\frac{\mu}{A}Y_{t-1} - E_{t-1}\right) \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (٣)$$

ويمكن كتابتها على الصورة:

$$\Delta E_t = A\left(N_{t-1} - E_{t-1}\right) \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (٧)$$

حيث المستوى الأمثل للتشغيل هو: $\frac{\mu}{A}Y = N$

ومن المعادلة (٧) فإن: $E_t = (1 - A)\ E_{t-1} + AN_{t-1}$

ويمكن حل هذه المعادلة للحصول على ما يلي:

$$E_t = (1-A)^t E + \frac{A}{n+A} N_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7.a)$$

يبين الجذر الثاني من هذه العلاقة أن المستوى التوازني الذي تؤول إليه E_t هو

$$E_t = \frac{A}{n+A} N_t$$

ومن ذلك نستنتج أن $E = \frac{A}{n+A}^{(1+n)} N_{t-1}$

وإذا فرضنا أن الهدف هو تحقيق التشغيل الكامل -أي أن يكون مستوى التشغيل الفعلي في الفترة الحالية مساويًا لمستوى التشغيل الأمثل في الفترة السابقة- أي $E_t = N_{t-1}$

إذن يجب أن يكون $\frac{A(1+n)}{n+A} = 1$

ومنها نحصل على شرط التشغيل الكامل وهو: $\underline{A = 1}$

تبين النسبة (A) الموجودة خارج الأقواس بالطرف الأيمن للمعادلة رقم ٧ مدى السرعة التي يتم بها استهلاك الفجوة بين حجم القوة العاملة (المستوى الأمثل للتشغيل) والمستوى الفعلي للتشغيل. فإذا كانت $A = \frac{١}{٣}$ فإن معنى ذلك أنه في كل فترة زمنية، يتم تشغيل $\frac{١}{٣}$ الفرق بين الحجم الأمثل والحجم الفعلي للتشغيل، أي أن هذه الفجوة تتلاشى بعد عدة فترات زمنية. وفي هذه الحالة، لا يتحقق التشغيل الكامل نظرًا لاتساع الفجوة خلال ذلك.

أما إذا كانت $A = ١$ فإن معنى ذلك أن الفجوة تتلاشى في نهاية كل فترة. وبذلك يتحقق التشغيل الكامل حيث يكون $E_t = N_{t-1}$ دائمًا. أن شرط التشغيل الكامل يتحقق في الاقتصاد الإسلامي. فالإسلام كما أشرنا سابقًا يهتم بمشكلة البطالة بدرجة أكبر من الاهتمام الذي يبديه نحو مشكلة الطاقات الرأسمالية العاطلة، لأن المشكلة الأولى تتعلق بالإنسان الذي كرمه الله. تتعلق به كمنتج ومستهلك، وتتعلق به كرب أسرة وكفرد من أفراد المجتمع. وهذا الاهتمام تطبيق لمفهوم الإسلام عن طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال. وقد سبقت الإشارة إلى حديث رسول الله ﷺ (من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه). وذكرنا تعقيبًا على هذا الحديث الشريف أن الإسلام يبدي اهتمامًا بعنصر العمل وبمشكلة البطالة أكبر مما يبديه من اهتمام بعنصر رأس المال وبمشكلة الطاقات الرأسمالية العاطلة.

يحث الإسلام على العمل وينهى عن الكسل والسؤال، يقول رسول الله ﷺ (ما كسب رجل أطيب من عمل يده) ويقول أيضًا (من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورًا له)[١٦].

ويرفض الإسلام أن يوجد عامل واحد في المجتمع في حالة بطالة[١٧].

ولكن إذا لم يجد الإنسان عملاً شريفًا منتجًا، أو إذا تقاعس عن العمل فليس معنى ذلك أن تعوله الدولة من أموال الزكاة. فالزكاة لا تحل للقادرين على كسب حد الكفاية لكنها تصرف –من بين مصارف أخرى– للفقراء والمساكين أي الذين لا يستطيعون ضربًا في الأرض أو تحسين معاشهم بشتى الوسائل المشروعة. إن الإسلام يحترم كرامة الإنسان إلى أبعد الحدود فلا يقبل أن تقوم الدولة بنفسها بإقامة مشروعات عامة لتشغيل العمال كما ينادي كينز والمؤيدون لمبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. لا يقبل الإسلام ذلك إلا بعد أن تستنفذ كافة الوسائل وأساليب الاعتماد على

---

(١٦) **محمد الغزالي**، *الإسلام والمناهج الاشتراكية*. مطبعة القاهرة: دار الكتاب العربي ١٩٥٤، ص ١٤٢.

(١٧) **محمد يوسف موسى**: *الناحية الاجتماعية والسياسية في فلسفة ابن سينا*، القاهرة: ١٩٥٢، ص ١٧–١٨.

الذات. وعلى الدولة في الإسلام أن تبحث الخلل والقصور في الجهاز الإنتاجي أو في الهيكل الاقتصادي وأن تعمل على علاجه وأن تحث الناس على العمل كما كان يفعل رسول الله ﷺ.

ومن ناحية أخرى يحث الإسلام على الإنفاق في سبيل الله. فيقول تعالى ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء﴾(١٨) ويقول سبحانه ﴿وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم﴾(١٩) ويقول عز وجل ﴿وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون﴾(٢٠) ويقول تعالى أيضًا ﴿إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرًا وعلانية يرجون تجارة لن تبور. لِيُوَفِّيَهُم أجورهم ويزيدهم من فضله إنه غفور شكور﴾(٢١).

والإنفاق للصدقة أما أن يكون إنفاقًا بقصد الاستهلاك أو إنفاقًا استثماريًا. ومن الأمثلة على الإنفاق الاستثماري في سبيل الله– إقامة المشروعات لتشغيل الأيدي العاملة أو التوسع في توظيف العاملين في المشروعات القائمة فوق المستوى الذي يحقق أقصى ربح في علاج مشكلة البطالة في المجتمع(٢٢).

ولا مراء في أن هذا العمل من جانب المنشأة الإسلامية كفيل بأن يحقق لها اسمًا تجاريًا طيبًا، فيزيد إقبال المستهلكين على منتجاتها الأمر الذي يتيح فرصًا أكبر لتشغيل المزيد من الأيدي العاملة(٢٣).

خلاصة القول، أنه في المجتمع المسلم لا يوجد إنسان عاطل. ومعنى ذلك أن الفرق بين المستوى الأمثل والمستوى الفعلي للتشغيل يستهلك في فترة زمنية واحدة بحيث لا يبقى في المجتمع فرد واحد من القوة العاملة بدون عمل منتج– أي أن النسبة (A) تساوي الوحدة. وهكذا يتحقق شرط التشغيل الكامل على الدوام.

---

(١٨) البقرة – ٢٦١
(١٩) الأنفال – ٦٠.
(٢٠) البقرة – ٢٧٢.
(٢١) فاطر – ٢٩/٣٠.
(٢٢) **مختار محمد متولي**: *نموذج سلوكي لمنشأة إسلامية*، ترجمة: عبد الله محمد القسام، من سلسلة المطبوعات العربية (١٢) المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي.
(٢٣) المرجع السابق.